اليسار العربي والتنمية

العثور على مُتَّهم ليس الهدف!

. سمير طاهر* .

توقّعت «المنظمةُ العربيةُ للثقافة والعلوم» أنّ عددَ الأميّين في العالم العربي سيصل إلى سبعين مليون شخص خلال سنة ٢٠٠٥، وهذه النسبة تكاد تعادل ضعفَ المتوسّط العالمي للأمية. كما توقّعتْ أن يقترب عدد الإناث في الرقم المذكور من ضعف عدد الذكور ويَذْكر التقرير أنّ مصر هي صاحبةُ الرقم الأكبر بـ ١٧ مليون أمّي، يليها السودانُ، ثم الجزائرُ والمغربُ واليمن. أما انخفاض الأميّة فتتصدّره الإماراتُ العربية المتحدة وقطر، ثم البحرين والكويت.

❖ ❖ ❖

إذ تَنْظر إلى أحوال اليسار العربي اليوم، فإنّك لا تدري إنْ كان قد انتهى به المطافُ إلى هذه الحال نتيجةً لما يُعرف بـ «الإحباط العامّ،» أمْ أنّه **سببٌ** من أسبابه؟!

ثمة مشكلةٌ مفاهيميةٌ رئيسةٌ لدى القوى اليسارية العربية هي التي تجعلها عالقةً خارج السيرورة العامة، ومحبوسةً في نخبويتها: إنّها اعتبارُها نفسَها منبرًا نقديّاً وحسب، وعدمُ إقدامها على أن تصبح قوةً اجتماعيةً، تكوينًا فاعلاً من تكوينات المجتمع، منتِجًا لتغييرٍ مستقبليّ في نمط الدولة العربية. وهذه المشكلة تبدّت بوضوح منذ أواخر القرن العشرين في وصفها صدًى من أصداء الانهيار الشامل لمنظومة الدول الاشتراكية فقبل ذلك كان اليسارُ العربي، وبشكلٍ ملموس لا سبيل إلى نكرانه، جزءًا ناشطًا من الواقع العربي، لا مجرَّدَ معلّقٍ عليه كما هو اليوم. لقد كان ذا حضورٍ في التنظيمات النقابية، والعملِ الاجتماعي بمختلف أنواعه، والوسطِ الأكاديمي والثقافي، بل وفي داخل الجيش نفسه ـ في عراق ومصر الخمسينيات مثلاً.

وإنّي لأتساءل إنْ كان الوقتُ الذي انقضى منذ سقوط النُّظُم الاشتراكية إلى اليوم لم يصبح كافيًا بعدُ لاستيعاب الصدمة، ثم المراجعةِ الذاتيةِ المبدعة، فالبدءِ من جديد؟

اليسار العربي لم يكن وهمًا، لا في تاريخه ولا في تاريخ البلدان العربية، وإنْ بات ـ وأعتذر عن قسوتي ـ كذلك حاليّاً. فلم يأتِ هذا اليسارُ من فراغ، ولا من الخارج كما يحلو لخصومه التكرار بسبب الأصل الغربي لنظرية الاشتراكية العلمية، وإنّما خلقتْه شروطٌ محليةٌ بامتياز وهذا لا ينفي ـ بطبيعة الحال ـ الدورَ الهامّ للنظرية الغربية وللظروف الدولية؛ غير أنّ هذه النظرية شهدتْ إضافاتٍ وتنقيحاتٍ تاريخيةً على يد اليسار، في أوروبا بالدرجة الأولى وفي مناطق أخرى، استجابةً للتغيرات الكبرى في اقتصاد العالم وسياسته. وكان من المتوقَّع أن يَشْمل تغيُّرُ العالم، وتطوُّرُ النظرية الإشتراكية تبعًا له، اليسارَ العربيَّ بتأثيره، فيدفعَه إلى مواصلة دوره الاجتماعي وفق المعطيات الجديدة للعصر، بدلاً من الانهيار المعنوي والتشبُّثِ بأناشيد الماضي. ولكنّ اليسار العربي أبدى، مع الأسف، استجابةً «عربيةً» تقليديةً بامتياز فكما تقف ملايينُ من شعوبنا العربية اليومَ مذهولةً إزاء التغيرات الشاملة بدلاً من مسايرتها، وكما يتملّكَ الرعبُ سلطاتِنا الحاكمةَ من إصرار الزمن على المسير قُدُمًا فلاذت بكتب الأوّلين لتحصين المجتمع ضدّ الحداثة العديمة الرحمة، كذلك حَبَس يساريّونا أنفسَهم في قبو العقيدة المقدّسة والنصوصِ الكلاسيكية.

ليس على هذا اليسار أن يُرهِقَ نفسَه، أكثرَ مما فعل حتى اليوم، في الجدال عن كيفية التصرّف بعد موت الأب (الاتحاد السوفياتي وعقيدته) فما عليه إلاّ أن يعود، كما كان في عصره الذهبي، جزءًا من الواقع، ناشطًا، مشاركًا في عملية التنمية، كممثّلٍ لقوًى اجتماعية، ولقضية العدالة عليه أن يكون تنظيمًا فاعلاً من تنظيمات المجتمع المدني، مهتمّاً بكلّ شيء في الوطن، داخلاً ومتدخّلاً في كلّ فرعٍ من فروع

* ـ كاتب وشاعر عراقي مقيم في السويد

> **التفرّج والاحتجاج هما ما يصر اليساريون العرب على الاكتفاء به.**

الدولة، حاضرًا في جميع الجهود البنّاءة (سواء التي يبادر اليها بنفسه أو التي يشارك فيها جهودَ الحكومة) التي تَخْدم معيشةَ المواطنين وسلامتَهم وتطوّرَهم وعدالةَ العلاقات الاقتصادية بينهم. لقد صرنا اليوم إلى حالٍ غدا فيها اشتغالُ المثقف اليساريّ في أجهزة الدولة موضوعًا للجدل بل وللاتهام، وكأنّ الأصلَ في الدولة أن تكون حكرًا على الفئة التي تستولي عليها لا مِلْكَ المجتمع كلِّه، أو كأنّ علينا أن نترك الدولةَ للُّصوص ونقفَ نتفرّج ونحتجّ! إنّ التفرّج والاحتجاج هما ما يُصرّ اليساريون العرب على الاكتفاء به. فحتى في ظلّ الانفتاح النسبي الذي تَشْهده الدولُ العربيةُ حاليّاً، والسماح بتكوين منظمات المجتمع المدني، لم يبادر يساريون إلى المساهمة البنّاءة في فرص التقدم المتاحة، وكأنّهم لا يجيدون هذا الفنَّ بعد تاريخهم الطويل في فنون الرفض. لم يَخْطر لهم ـ على سبيل المثال ـ تنظيمُ جمعيات تطوعية لمحو الأمية (فالرقم ٧٠ مليون أمّي عربي عارٌ يجب أن يُخجِل كلَّ مثقفٍ عربي)، أو الإسهامُ في تأسيس جمعيات أهلية صغيرة لتشغيل الفقراء، أو تنميةُ المهارات، أو تنظيمُ جهود فلاّحين أو عمّال أو طلاّب لحماية مصالحهم وتطويرهم، أو حمايةُ المحتاجين إلى العلاج أو التعليم أو المأوى. ثمة على الدوام مجالاتٌ وفرصٌ للعمل الاجتماعي التقدمي، وثمة على الدوام إمكانيةٌ لخلقها. ولقد قام ناشطٌ مصري، هو إلهام الميرغني، في مقالةٍ على شبكة المعلومات العالمية، بمسح الإمكانات المتاحة أمام عمل يساري في المجتمع والدولة في مصر، فإذا هي ممتدة على مساحة واسعة من قطاعات المجتمع ومناطق البلاد. ثمة، إذن، عشرات المجالات التي تنتظر العملَ والعاملين، عشراتُ القدرات المشلولة، وكلُّها لا تثير اهتمامَ الناشطين اليساريين لأنّهم مشغولون بالهتاف في المظاهرات، ويجدون في ذلك متعتَهم وكفايتَهم!

أريد أن أقتطفَ هنا ما قالته سهام نجم، الأمينةُ العامةُ «للشبكة العربية لمحو الأميّة وتعليم الكبار» في لقاءٍ على الإنترنيت:

«تعليم الكبار جزءٌ من التنمية البشرية، ومحوُ الأمية مرحلةٌ واحدة أو وظيفةٌ واحدة من الوظائف السبع لتعليم الكبار؛ فهي عبارة عن برامج **متكاملة** تهيِّئ الفرصةَ لحياةٍ أفضل. ذلك لأنّ الهدف هو تنميةُ قدرات الإنسان نفسه، ومن ثم تنميةُ مجتمعاته بالتحديد. فكيف أطلب من شخص لا يمتلك مهارات، ولم تتوافر له فرصُ عمل، ويعيش في بيئة سيئة، مع قلّة الخدمات الصحية، أن يساهم في بناء مجتمعه؟ أغلب مَنْ يعانون الأميةَ يعانون أيضًا المرضَ والفقرَ؛ فمدخلُ التعليم بمفرده مع هؤلاء لن يجدي، والشكلُ التقليدي لمحو الأمية لن يحقق الهدفَ منه. ولا بدّ من برامج متواكبة للوعي الصحي والبيئي، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل لفُرص عملٍ أفضل، يليها برنامجٌ للمشاركة المجتمعية لتنمية مجتمعاتهم.»

أليست هذه المهامُّ كلُّها من واجب التقدميين، والمثقفين، تنظيماتٍ وأفرادًا؟ بمَ هم منشغلون، إذن، إنْ لم ينشغلوا بهذه المهام؟ هل يُعْجبهم إلى هذا الحدّ دورُهم بأن يَتْركوا الظلمَ والجهلَ والفقرَ والمرضَ تتفشّى بين مواطنيهم، ثم يأخذوا بتعيير «النظام» بها؟ إنّهم حين يتوانَوْن عن العمل اليومي العامّ، تكاسلاً وانفصامًا عمّا يدّعون، تراهم يستعينون بالمقولات الكلاسيكية لتبرير سلوكهم: ففي زعمهم أنّهم، حين يَنْعون على أنفسهم ورفاقهم الإسهامَ في معالجة مشاكل الناس وتأسيس مبادراتٍ لخدمتهم، فلأنّ ذلك الإسهام سيُعَدّ في نظرهم «ترقيعًا» لنظام البورجوازية وإدامةً له!

❖ ❖ ❖

إذا أردتُ أن ألخِّص تصوّري لليساري العربي كما أحبّ أن أراه، تنظيمًا وفردًا، فسألخّصه في نماذج فريدة من مصر مثل أحمد نبيل الهلالي (المحامي الشيوعي الذي دافع عن المظلومين حتى لو كانوا خصومَه الألدّاء فكريّاً، فخَدَمَ

بذلك القضاءَ المصري وعزز مصداقيته)، وأحمد عبد الله رزة (المتخصّص في الاجتماع السياسي، الذي رغم جحود الدولة بحقّه قام بتأسيس مبادرات تطوعية في منطقته الشعبية لخدمة قطاعات من الناس، في مقدّمتهم الأطفال) فقد فهم هذان يساريتَهما على أنّها إسهامُ العنصر التقدُّمي في البناء العامّ للمجتمع والدولة. هذا الإسهام يمكن أن يعني، عند الضرورة، المعارضةَ، والتعرُّضَ للسجن وغيره، ولكنّه في الأحوال الطبيعية يعني أداءَ دورٍ إجتماعي، وفعلَ أشياء ملموسة، وبشكلٍ يومي، لخدمة قضية التقدُّم في البلاد، بدءًا بتطوير بضعة أفراد بسطاء وانتهاءً بالخطوات الاستراتيجية.

ثمة كذلك مثالٌ مختلف لآنّ القائمين به لا يدّعون أنّهم يساريون وإنما مستقلون، ولكنّ ما قاموا به مثالٌ يَجْدر استلهامُه من قِبل كلّ ناشطي اليسار وأنصارهم إنّهم قضاةُ مصر وما عملوه في قضية تزوير الانتخابات. والحقّ أنّ بإمكان جميع اليساريين أن يؤدّوا في حقول اختصاصهم دورًا عامّاً شبيهًا بالدور الذي مارسه القضاةُ المصريون. أن يكونوا فاعلين ومؤثّرين على المستوى الوطني، لا بوصفهم منشقّين عن الدولة وإنما بوصفهم جزءًا منها، ولا بوصفهم متفرّجين على الفساد محتجّين عليه وإنما بوصفهم مسؤولين ـ على الأقل كمواطنين ـ عن دوامه أو إبطاله العمل من أجل التغيير هو ما أقصد، لا التذمُّرُ من عدم حدوث تغيير. إنّ الانشقاق والانزواء والتذمّر ليست شجاعة كما أنّ الاكتفاء بالمظاهرات الفئوية قد يكون تفريغًا جيّدًا للانفعالات، ولكنْ من المشكوك فيه أن يصير شيئًا أكثرَ من ذلك.

اليسار العربي حاليّاً، في عديد من بلداننا، هدّامٌ لا بنّاء، وسيظلّ كذلك ما بقي يَخْلط بين السلطة والدولة، وبين السلطة والمجتمع وهذه الطبيعة عائدة إلى نظرته الدونية إلى دوره في سيرورة المجتمع، ظانّاً نفسَه مجلةً ثقافية. إنه ـ لعمري ـ يوحي بأنّه لا يعي حجمَ الكارثة العربية الراهنة. أذكر أنّنا كنّا في ندوة في القاهرة، تحدّث فيها أحدُ «الثوريين» بلا انقطاع عن الاشتراكية والتقدُّم و.. و.. ووراءه يَقْبع ١٧ مليون أمّيّ! لم يَخْجل بالطبع من هذا الرقم لأنّه لم يتخيّل نفسَه مسؤولاً عنه على قدم المساواة مع مسؤولية النظام الحاكم. الأمية؛ التخلّفُ العامّ؛ تدهورُ واقع حقوق الإنسان؛ البطالة؛ اكتساحُ الموجة الظلامية المجتمعاتِ العربيةَ إجمالاً؛ تدهورُ الشروط الإنسانية لمعيشة الفرد؛ قهْرُ النساء؛ الهوةُ المعرفية الهائلة بيننا وبقية العالم؛ جمودُ عملية التنمية؛ استهلاكُ الاقتصاد العالمي لنا بالجملة والمفرق؛ خضوعُنا للقوى الكبرى في السياسة العالمية..

كلُّ هذه العلامات نحن، جميعًا، لنا دورٌ فيها، ومسؤوليةٌ عنها: نحن المثقفين، والواعين، والناشطين السياسيين والاجتماعيين، وليس فقط الأنظمة الحاكمة. فالمسؤولية عن جريمة لا يتحمّلها مَن ارتكبها فقط، وإنما كذلك مَنْ لم يَفْعل شيئًا جدياً لإيقافها.

لقد قادت التطورَ في المجتمعات المتقدمة تياراتٌ تقدُّميةٌ، تياراتٌ منظمةٌ اجتماعيّاً وسياسيّاً وبرلمانيّاً، فاعلةٌ ومتصارعةٌ في الميادين العامة، حتى تحقّقتْ لها الغلبة. لم تَقُدِ التطورَ في أيّ مجتمع فئةٌ معتزلة، متشرنقةٌ داخل حدودها، متحاورةٌ مع ذاتها، ومتصارعةٌ مع أجنحتها ذاتها، كما هو حالُ الكثير من أحزاب اليسار في بلداننا حاليّاً إنّ الاقتصار على تظاهرات الاحتجاج، أو على إصدار الصحف المعارضة والبيانات الصارخة، هو إعلانُ تبرُّؤٍ من المسؤولية وتبريرٌ للسلبية، مثله مثل التعكُّز على الطابع القمعي للسلطات. لكنّ اليساريين واهمون حين يُقْنعون أنفسَهم بأنّهم أبرياء من مسؤولية التخلّف والفساد والنهب في المجتمع؛ فهم مسؤولون مسؤوليةً كاملة، وبالذات **بسبب** عدم تحمُّلهم المسؤولية المشكلة أنّهم في قراءتهم لواقعهم لا يبحثون عن حلولٍ لمشاكله المستعصية، وإنما يقتصرون على التفتيش عن مسؤولية السلطة عن تلك

. سـمـيـر طاهر .

اليساريون واهمون حين يُقْنعون أنفسَهم بأنّهم أبرياء من مسؤولية التخلُّف والفساد والنهب.

المشاكل، ويُنْهون القراءةَ عند هذا الحدّ، وكأنّ الهدفَ كلّهَ هو العثورُ على مُتَّهَم. أن تَخْرج في مظاهرات، أو تنشرَ رأيًا، احتجاجًا على عدم نزاهة الانتخابات أو على استلاب حقوق المعتقلين السياسيين، أمرٌ مطلوبٌ بالطبع، ولكنه في النهاية لن يَمْنحك إمكانيةً لتغيير تلك الأوضاع كما يَمْنحك إياها منصبٌ في سلك القضاء مثلاً.

واجبُ كل التقدميين العرب هو النضالُ من أجل التنمية، ووضعُ حدٍّ للنضال من أجل النضال. عليهم أن يقتحموا منظومةَ الدولة، ويعملوا من داخلها على تطبيق مبادئهم ونشرِها، حتى وإنْ دفعوا ثمنَ ذلك طردًا من الوظيفة أو سجنًا: فأنْ تُسجَنَ لأنّك بنيتَ ما لم يُعجب السلطةَ لَهُوَ ـ في نهاية المطاف ـ خيرٌ من أن تُسجَنَ لأنّك اكتفيتَ بشتمِ ما بَنَتْه السلطةُ... مع التنبيه إلى إنّ هذا التوجُّه إنْ جاء فرديّاً فإنّه، رغم مأثرته العالية، لن يكون مجديًا على المدى البعيد. فكلما جاء هذا التوجُّه جماعيّاً ومدروسًا ومنظّمًا، وكلما كبر حجمُ الاتجاه التقدمي البنّاء بين العاملين في أجهزة الدولة وكَوَّنَ ثقلاً داخلها، زاد حظُّه في إحداث التغيير المطلوب، وإنْ بَعْدَ سنواتٍ طويلةٍ من العمل الدؤوب.

السويد

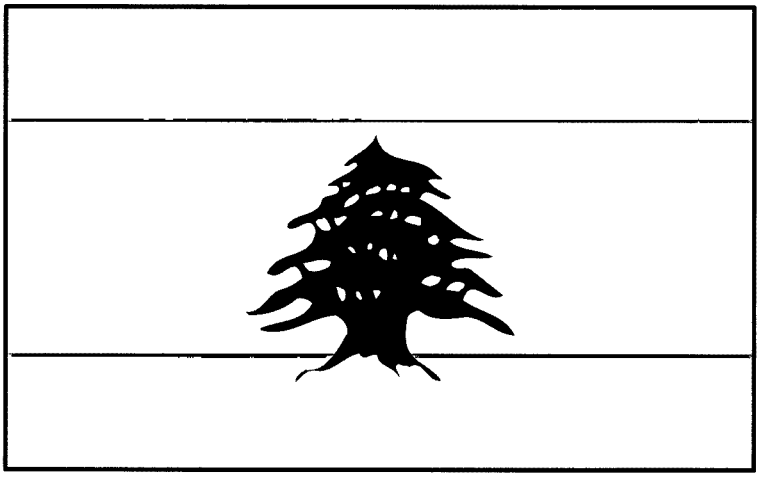

هذه ليست وطنيةً

لارا بلعة